أثر النحو في تماسك النص

عابد بوهادي*

ملخص

يعد التماسك من أبرز خصائص النص حيث لا يقوم النص إلا به. فقد أجمع علماء اللسانيات النصية على اعتبار التماسك أساسا في صياغة النص وبنائه، غير أن فريقا منهم اختصروا التماسك في الجانب الأسلوبي والدلالي، متجاوزين الارتكاز على المميز النحوي. في حين ينتج لنا الواقع اللغوي مظاهر اتساق لا تخلو من الأثر النحوي ، ذلك أن العلاقات المعنوية والروابط النحوية هي التي تميز النص عن غيره من الوحدات التواصلية.

إن تماسك النص، وإن تجلت مظاهره الاتساقية المختلفة والمتنوعة، وأخذ أشكالا متعددة هي أنسب ما تكون إلى الأسلوبية وعلم الدلالة، وإن تلون بطابعهما الانسجامي، فهو لا يتحقق دون الارتكاز على القواعد النحوية التركيبية.

فالنحو بالنسبة إلى التماسك النصي أساس قاعدي، منه ينطلق وبأدواته يتشكل وفي هياكله ينمو ويستقر. ولا يمكن أن نتصور نصا محكم البناء متماسك الأجزاء دون أن يتخذ من التراكيب النحوية السليمة قاعدته الأساسية.

ومن هنا كان للنحو الأثر البارز في توافر النصية، حتى لكأنه ضرورة شكلية لا يمكن تجاوزها في صياغة وبناء مظاهر الاتساق. والواقع أن هذه المظاهر النصية متعددة الأوجه هي التي تكفل للنص ميزة التداولية الاستعمالية. وهذا ما يستدعي الإلمام بمجالات استعمال هذه الأدوات والوسائل على تنوعها. وهو ما سأحاول تناوله في هذا المقال الموجز.

الكلمات الدالة: النحو، التماسك، النص.

المقدمة

تجاوزت الدراسات اللسانية النصية حدود البنية اللغوية الصغرى "الجملة" إلى بنية لغوية أكبر منها في التحليل هي النص؛ حيث أصبح النص يشكل مفهوما مركزيا في الدراسات اللسانية المعاصرة التي تتفق حول ضرورة مجاوزة "الجملة" في التحليل البلاغي إلى فضاء أرحب وأوسع بل وأخصب في محاورة العمل الفني، ألا وهو "الفضاء النصي".

يعُدّ النص الصورة الكاملة والأخيرة المتماسكة التي يتم عن طريقها التواصل بين أفراد المجموعة اللغوية؛ وحيث لم تعد الجملة كافية لكل مسائل الوصف اللغوي فلابد أن يتجه الوصف في الحكم على الجملة من وضعها في إطار وحدة كبرى هي النص.

ويعتبر علم النص تطويراً وتوسيعاً لعلم لغة الجملة الذي شُغل به البنائيون منذ بلومفيلد كما شُغلت به مدرسة تشومسكي في الكفاءة اللغوية التي توظفه توليدياً في إطار القدرة على توليد عدد لا متناه من الجمل، وقد استطاع هاريس بمناهجه النصية المبكرة والمبتكرة التي اعتمدها في كتابه: (تحليل الخطاب) تطوير المناهج المتبعة في تحليل الجملة[1].

وترى الأستاذة خولة طالب الإبراهيمي وباحثون آخرون أن الاتجاه إلى النص يعتبر فتحا جديدا في تاريخ اللسانيات الحديثة؛ و"هو التحول الأساسي الذي حدث في السنوات الأخيرة حيث أخرج اللسانيات نهائيا من مأزق الدراسات البنيوية التركيبية التي عجزت في الربط بين مختلف أبعاد الظاهرة اللغوية : البنيوي والدلالي والتداولي"[2] لذلك، لم يعد الانتقال من نحو الجملة إلى نحو النص أمرا دخيلا يثير الاستغراب في مجال الدراسات اللغوية واللسانية على وجه الخصوص كما أن العلاقة بينهما لم تعد تطرح إشكالا، وبخاصة، بعد ما تم توضيح مجالات كل منهما، فلم تعد العلاقة بين لسانيات النص ولسانيات الجملة علاقة تنازع وانفصال كما كان يعتقد بعض الباحثين[3] الذين أصروا على وجوب الانفصام بينهما، بل غدت علاقة ترابط واشتمال يعززها الواقع التداولي الذي أثبت أنّ نحو النّص يتضمّن نحو الجملة تبعا لتضمّن النص للجملة، فكل ما دخل في موضوع لسانيات الجملة فهو داخل في موضوع لسانيات النص، والعكس غير صحيح.

يرى جان ميشال آدم أنّ الجملة ليست هي الوحدة القاعدية

* قسم اللغة والأدب العربي، جامعة ابن خلدون، تيارات، الجمهورية الجزائرية. تاريخ استلام البحث 2011/10/1، وتاريخ قبوله 2012/7/15.

©2013 عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

للتبادلات الكلامية الخطابية بل النص هو وحدة التبليغ والتبادل[4]، ويكتسب النص انسجامه وحصافته من خلال هذا التبادل والتفاعل، لذا ينبغي أن نتجاوز إطار الجملة لنهتم بأنواع النسيج النصي التي يحدثها المتكلمون أثناء ممارستهم الكلامية. فالنص وإن كان متكونا من جمل، فإنه يختلف عنها نوعيا، لأنه وحدة دلالية، وليست الجمل إلا الوسيلة التي يتحقق بها النص. وحتى تكون لأي نص نصية، ينبغي أن يعتمد على مجموعة من الوسائل اللغوية التي تجسد النصية، بحيث تساهم هذه الوسائل في وحدته الشاملة.

النص والنصية : تشكل كل متتالية من الجمل نصا، شريطة أن تكون بين عناصر هذه الجمل علاقات، وتتم هذه العلاقات بين عنصر وآخر وارد في جملة سابقة أو جملة لاحقة، أو بين عنصر وبين متتالية برمتها سابقة أو لاحقة.

س ⟵ ص = علاقة قبلية

س ⟶ ص = علاقة بعدية

بيد أن التمثيل بالعلاقة بين عناصر جمل سابقة وبين عناصر جمل لاحقة أو العكس، لا يعني أن النص مجموعة من الجمل، وذلك لأن النص (يمكن أن يكون منطوقا أو مكتوبا، نثرا أو شعرا، حوارا أو مونولوجا، بمعنى، يمكن أن يكون أي شيء من مثل واحد حتى مسرحية بأكملها، من نداء استغاثة حتى مجموع المناقشة الحاصلة طوال يوم كامل في لقاء هيئة معينة)[5].

يرى الباحث محمد خطابي من خلال عرضه لمظاهر النص وطبيعة انسجامه، أن الخطاب أو النص يتفرع إلى وظيفتين ؛ دلالية وتداولية، وتحوي الوظيفة الدلالية عناصر الترابط، والانسجام، والبنيات الكلية، في حين تضم الوظيفة التداولية السياقات، والأفعال الكلامية، معزّزا دراسته بأعمال الرواد في مجال علم اللغة النصي، ومستفيدا من تراث الدراسات العربية؛ كالبلاغة، والنحو، والنقد الأدبي القديم، وعلم التفسير ،وعلوم القرآن؛ حيث أثبت من خلال بعضها أن ما قدمته من آليات نصية يرقى إلى ما قدّمته اللسانيات النصية المعاصرة[6].

وذلك أن أبرز ما يميز النص عن اللانص هو ذلك التماسك الشديد بين أجزائه، حتى يبدو النص قطعة واحدة متناسقة الأجزاء.

إن التناسق بين أجزاء النص يتحقق بأدوات منها ما هو لغوي ومنها غير اللغوي، والتماسك عنصر أصيل في تحقيق التناسق بين مكونات النص، فهو أداة تجمع بين ما هو لغوي وما هو غير لغوي في تحقيق الوحدة المطلوبة في النص.

مفهوم النصية: (أو تماسك النص)

يعتبر النص كلاّ متما سكا تحدّه مجموعة من الحدود تدعى النصية؛ بصفته كتلة مترابطة بفعل العلاقات النحوية التركيبية بين القضايا الداخلية، وكذلك باستعمال أساليب الإحالة والعوائد المختلفة.ولا تستقيم نصية القطعة إلا بالانسجام الذي يتم الكشف عنه بإدراج النص ضمن سياقه؛ حيث يضمن البعد التأويلي تقريب المسافة بين النص ومؤلفه ومتلقيه[7].

وغني عن البيان أن السلوك الكلامي على ما يتضمنه من تطور ذهني ولغوي معقد وتفاعل مع البيئة الخارجية يطبع بطابع النصية ويرتبط بقواعد النحو وتراكيبه، ذلك أن أصحاب النظرية اللغوية العقلانية يعتقدون أن النظام الكلامي كامن في العقل، ويتجاوز المظهر الخارجي إلى القدرة على توليد عدد غير متناه من النماذج انطلاقا من الجملة النظام (النواة) وفق الفرضيات القواعدية التي يمتلكها الفرد[8].

لذا، ينبغي أن تتوافر لدى المتكلمين ملكة نصية تجعلهم قادرين على فهم وإحداث نصية كلامية، من هنا تتأكد ضرورة توسيع الملكة النصية العامة التي تسمح بإدراك وفهم وإنتاج نصوص متسقة ومترابطة.

وفي هذا المجال، يؤكد جان ميشال آدم على تلقي النصوص وتفاعل القارئ المستقبل لها حيث يمكن أن تتوافق أهدافه مع أهداف مؤلف النص كما يمكن[9] ألا تتوافق. فقد يصير النص الأصلي نصا آخر عند التلقي والقراءة ليناسب معتقد ومعارف وأهداف المتلقي ومن هنا تبرز الفضاءات الذهنية وهي مساحة المعارف والمعتقدات المشتركة بين المؤلف والمتلقي وقوامها الترابط والانسجام[10].

لذلك، كان من شروط وقوام النصية الترابط والانسجام لأن النص ليس تتابعا عشوائيا لألفاظ وجمل. فالنصية نتاج تشكل مزدوج مقطعي وتداولي.

وتعتبر هذه الفكرة محورية في مشروع آدم؛ فأما مفهوم المقطع فيُ مفصل النص إلى مقاطع بفعل التنظيم والتنقيط والشكل، وبصورة أوضح بفعل علامات لغوية معينة إلى مقاطع حيث يصبح المقطع هو الوحدة النصية الصغرى، وأما توجه النص التداولي؛ فيحدده غرضه وتَحُدُّه العلاقات التي تربطه بمحيطه الخطابي والمرجعي العام.

ولترابط النص علامات خاصة تميّزه في بعده الجزئي والكلي. أمّا البعد الجزئي أو الميكرونصي فهو يخضع للترابط المحلي ومن علاماته: العلاقات النحوية المنطقية، وترتيب

الموضوعات..وأمّا البعد الكلي للنص أو الماكرونصي فيكون بين المقاطع الميكرونصية والنص بمجمله. فالمتجانسات والنظائر الدلالية، والعملية التأولية هي كلها عناصر تضمن رابط النص.

مكونات النص

يتكون النص من القارئ، والسياق، و"وسائل الاتساق" وهي أركان جوهرية وحاسمة في تمييز النص عن اللانص؛ فمتكلم اللغة العارف بخصائصها هو وحده القادر على أن يحكم بنصية ما تلقاه؛ إما أنه يشكل كلا موحدا، وإما هو جزر من الجمل والتراكيب لا يربطها رابط، لذلك كان الاتساق – اللغوي وغير اللغوي – مقوما أساسيا في الحكم على نصية أي نص من عدمها"[11].

ذلك أنّ الترابط بين أجزاء النص هو أبرز خصائص النصية (texture)، ومن هنا فإنّ المدخل السليم للتحليل النصي هو التحليل المنطلق من رؤية شاملة حيث توضع كل العناصر النصية (المرسل، المتلقي، السياق، عناصر الربط اللغوي) تحت مجهر التحليل النصي، فلا يلغى أي طرف من أطراف الحدث الكلامي في التحليل.

فالحدث الكلامي يجمع المرسل والمتلقي والسياق وأدوات الربط اللغوية ولا يضخم نظرته لعنصر على حساب آخر؛ كما تضخم البنيوية بنية النص على التاريخ، والقارئ فيها مجرد متلق سلبي لا حول له ولا قوة أمام رياضيات النص؟؟، وكما تضخم التفكيكية القارئ على النص والتاريخ واللغة نفسها[12].

السياق: (le contexte)

يشير مفهوم السياق إلى طريقة الاستعمال اللغوي. فالمعنى لا ينكشف إلا من خلال تسييق الوحدة اللغوية، أي وضعها في سياقات مختلفة، ذلك أن معظم الوحدات الدلالية تقع في مجاورة وحدات أخرى وإن معاني هذه الوحدات لا يمكن وصفها أو تحديدها إلا بملاحظة الوحدات الأخرى التي تقع مجاورة لها. والسياق أربع شعب: السياق اللغوي، والسياق العاطفي، وسياق الموقف، والسياق الثقافي[13] والسياق هنا هو النوع الذي يظهر فيه الخطاب، وينقسم إلى قسمين؛ خارجي وداخلي.

ف**النّصّ يقتضي آلِياتٍ داخِلِيّةً تَضْمَنُ لَهُ شُروطَ التَّماسُكِ اللّغوِيّ والانْسِجامِ الدّلالِيّ**، ومراعاة السياق الخارجي يعني: الإحاطة بالظروف التي أنشئ فيها النص (المرسل والمرسل إليه والزمان والمكان)، فقد يقال نص واحد في سياقين مختلفين؛ فيترتب على ذلك تأويلان مختلفان، حيث تصبح وظيفة السياق وظيفة أساسية؛ يتم من خلالها حصر التأويلات الممكنة للنص؛ على أن أهم عناصر السياق عند يول وبراون[14] هي:

المرسل: منتج الخطاب.

المتلقي: وهو المستهدف من إنشاء النص.

الحضور: وهم مستمعون آخرون للنص يسهم وجودهم في تخصيص الحدث الكلامي.

الموضوع: وهو مدار الحدث النصي.

المقام: وهو مكان، وزمان، والعلاقات الفيزيائية بين المتفاعلين بالنظر إلى الإشارات وإيماءات، وتعبيرات الوجه... إلخ.

القناة: أي الواسطة التي تمّ من خلالها التواصل؛ كلام، كتابة، إشارة... الخ

النظام: أي أسلوب اللغة أو اللهجة التي تمّ التواصل بواسطتها.

شكل النص: ما المقصد منها؟ جدال أو عظة أو نكتة أو قصة..إلخ.

المفتاح: ويتضمن التقويم؛ هل كان النص؛جدلا مثيرا؟ وموضوعيا؟ هل كان موعظة ..؟

أثر النحو في تماسك النص

وقف الدرس النحوي منذ القديم عند حدود الجملة، فبين مكوناتها ومختلف القواعد التي تحكمها وعلى ذلك قامت النظريات النحوية والاتجاهات اللسانية المختلفة والمتعاقبة. فالجملة بنية قارة في الكلام، وقرارها هذا جعل النظريات التي اشتغلت بوصفها وتقنينها، متينة. فلا جرم أن يتجاوز حدود الجملة إلى النص فيقف عند حدوده يمده بمختلف الوسائل اللغوية الضرورية لقيامه ككائن لغوي ينبض بالحياة. ولعل أبرز خاصية يتضح فيها أثر النحو هي ظاهرة التماسك التي لا يقوم النص إلا بها.

يشكل الترابط بين مكونات النص أبرز خصائص التماسك النصي، إذ به يتميز عن غيره من الوحدات التواصلية، حيث لم يعد النص مجموعة جمل لا يجمعها رابط، بل غدت النصية ضرورة لغوية لا يمكن تجاوزها لتحقيق الوحدة الشاملة للنص. وذلك بالاعتماد على الوسائل اللغوية التي يتوجب الاستعانة بها لإنتاج عملية التشابك المستمر والانسجام والتماسك التي يقيمها الناص أو الكاتب للكلمات والجمل والمعاني التي يؤلفها النص.

وهذا ما لا يتأتى إلا في إطار النحو الذي لا يمكن الاستغناء عن وسائله وأدواته لنسج هذا الكيان اللغوي وصياغة بنيته.

والنحو في هذا المجال هو تلك القواعد الضرورية التي تضبط آليات توفير العناصر اللغوية وتنظم العلاقات الترابطية الداخلية بين مكوناتها. لذا ألفينا صبحي إبراهيم الفقي، وهو

يتبنى ما ذهب إليه (روبرت آلان دي بيوجراند) يضع مجموعة معايير لتماسك النص وعددها سبعة إذا تخلف أحدها أفقد النص نصيته ويصدرها بالسبك أو الربط لنحوي (cohésion)"[15] غير أن الباحثين يول وبراون يطرحان في كتابهما "تحليل الخطاب " جملة من العناصر على محلل الخطاب أن لا يغفلها وكلها تساهم في بناء تماسك النص، وقد لخّص محمد خطابي عناصر التحليل النصي بناء على اعتمادهما الوظيفة النقلية والتفاعلية للغة؛ لأن هذه الوظيفة في رأيهما أساس الوظائف الأخرى للغة، كما لا ينفي الباحثان باقي الوظائف"[16] ويشير الباحثان في صدد هذه الخصائص؛ إلى أن محلل النص هو وحده الذي يحدد عناصر تحليله، فليست كل العناصر بالضرورة متوفرة في جميع النصوص"[17].

وفي تقديري أن النص فضاء لغوي ودلالي واسع تتقاطع فيه كل العلوم: النحوية والبلاغية والدلالة والأسلوبية واللسانيات وغيرها، كل في مجاله. وحتى يتسنى لنا الوقوف على أثر النحو في تماسك النص، يجدر بنا أولا أن نقف على مظاهره ونذكر بمفاهيمها.

مظاهر الاتساق والانسجام في النص

مفهوم الاتساق: يحتل اتساق النص وانسجامه موقعا مركزيا في الأبحاث والدراسات التي تندرج في مجال لسانيات النص، حتى أننا لا نكاد نجد مؤلفا ينتمي إلى مجالات لسانيات النص خاليا من هذين المفهومين، أو من المفاهيم المرتبطة بهما كالترابط والتعالق وما شاكلهما.

ويقصد بالاتساق عادة ذلك التماسك الشديد بين الأجزاء المشكلة لنص ما، ويهتم فيه بالوسائل اللغوية (الشكلية) التي تصل بين العناصر المكونة لنص برمته أو لجزء منه.

ومن أجل وصف اتساق النص، يسلك المحلل الواصف طريقة خطية متدرجة من بداية النص حتى نهايته، راصدا الضمائر والإشارات المحيلة إحالات قبلية أو بعدية، مهتما بوسائل الربط المتنوعة كالعطف والاستبدال والحذف والمقارنة والاستدراك و غيرها... وكل ذلك من أجل البرهنة على أن النص يشكل كلا متآخذا[18].

مفهوم الانسجام

إن الإنجاز اللغوي المكتوب خاصة (النص) لا يسلك دوما هذه السبل، إذ كثيرا ما يجد المتلقي نفسه أمام نص لا توظف فيه الوسائل التي أسلفنا الإشارة إليها، وإنما توضع الجمل بعضها بجوار بعض دونما أدنى اهتمام من الكاتب بالروابط التي تجسد الاتساق، على أن هذا النوع من الكتابة تمليه حينا ضرورات تواصلية (تلغراف، إعلانات) أو تجارية في الجرائد (إعلانات البيع والكراء والخدمات). وقد تكون خلفه أحيانا أخرى، مقصدية إبداعية ابتكارية (الشعر الحديث مثلا، خاصة التوجه التجريبي فيه).

وحيث يحدث هذا، يتغير الاهتمام من اتساق النص إلى انسجامه، أي على المتلقي في هذه الحالة أن يعيد بناء انسجام النص" الممزقة أوصاله"[19].

يترتب على ما ذكرنا أن الانسجام أعم من الاتساق، كما أنه يغدو أعمق منه بحيث يتطلب بناء الانسجام من المتلقي صرف الاهتمام جهة العلاقات الخفية التي تنظم النص وتولده. بمعنى يتجاوز رصد المتحقق فعلا (أو غير المتحقق) أي الاتساق إلى الكامن (الانسجام). وتأسيسا على هذا التمايز، يكون للاتساق مفهوم دلالي، فهو يحيل إلى العلاقات المعنوية القائمة داخل النص ، فهي التي تحدده كنص. ويمكن أن تسمى هذه العلاقة تبعية. وذاك عندما يستحيل تأويل عنصر دون الاعتماد على العنصر الذي يحيل إليه، فلا يمكن أن يحل الثاني إلا بالرجوع إلى الأول، وهذا ما يؤسس علاقة اتساق.

الأثر النحوي في مظهر الانسجام

بناء على ما تقدم، يمكن أن نحدد مجال الأثر النحوي الذي يبدو متلائما مع العلاقة التبعية للانسجام، ويتمثل ذلك في العلاقة المعنوية التي تشكل فضاء رحبا يتقاطع فيه انسجام النص مع بنيته العميقة التي يركز عليها اللسانيون التوليديون وها في كشف عدد لا متناه من الجمل بحسب الفرضيات التي تسمح بتوليدها الكفاءة اللغوية كما تقول المدرسة التوليدية لتشو مسكي صاحب النظرية اللسانية العقلانية، وهو الفضاء نفسه الذي يتقاطع فيه انسجام النص مع الإعراب التقديري الذي يتميز به النحو العربي...[20]

أما ما يتعلق بالبنية السطحية والتداولية، فإن مجالها يتشكل من مظاهر الاتساق بوسائلها المختلفة والمتنوعة التي سنأتي على توضيحها لاحقا مع تبيان الأثر النحوي فيها.

وسائل الاتساق

يصنف بعض الباحثين وسائل الاتساق إلى وسائل إحالية، وأخرى استبدالية وهي كثيرة متنوعة أهمها: الإحالة، والاستبدال، والحذف، والوصل، الاتساق المعجمي. ولكل وسيلة أدواتها وخصوصية استعمالها، وسأحاول عرض أدواتها ومظاهر الاتساق بها.

1- الإحالة: Référence

يرى "النصيون" أن الإحالة علاقة دلالية، لا تخضع

بالضرورة لقيود نحوية، غير أن وجوب تطابق الخصائص الدلالية بين العنصر المحيل والعنصر المحال إليه يجعلها تستجيب لضوابط تركيبية تطابقية. حيث تتأثر هذه العناصر المشكلة للنص بالأعراف الاجتماعية والعوامل الفنية وبموقف وقوع النص وتحكمها معايير عدة من مختلف الأنظمة المعرفية.

ويعتبر النحو أحد هذه الأنظمة اللغوية إذ تشكل عناصر التركيب أسس التماسك الذي يقتضيه النص، وتنقسم الإحالة إلى نوعين رئيسيين: الإحالة المقامية، والإحالة النصية، وتتفرع النصية إلى إحالة قبلية، وإحالة بعدية. كما هو موضح في الجدول الآتي:

الإحالة

المقامية	النصية	
إحالة إلى خارج النص	إحالة إلى داخل النص	
	إلى سابق	إلى لاحق
	قبلية	بعدية

وطالما أن النص نظام واقعي مشكل من مختلف خيارات الأنظمة الافتراضية، فلا تنطبق عليه معايير النصية بالحدة نفسها التي تخضع فيه الجملة للقواعد النحوية.

والحقيقة أن العناصر كلها تملك الإحالة. فالاستعمال وحده هو الذي يحدد نوع إحالتها، ورغم الاختلاف الملحوظ بين نوعي الإحالة المقامية والنصية، فإن ما يعد أساسيا بالنسبة لكل حالة من حالات الإحالة هو وجود عنصر مفترض ينبغي أن يستجاب له، مع وجوب التعرف على الشيء المحال إليه في مكان ما.

1. **الإحالة داخل النص** Endophor تنقسم إلى قسمين[21]:

أ- إحالة على السابق (قبلية) Anaphore ، وتعود على مفسر سبق التلفظ به.

ب- إحالة على اللاحق (بعدية) Cataphore، وتعود على عنصر إشاري مذكور بعدها في النص.

2. **إحالة خارج النص** (خارج اللغة) وتسمى مقامية/ معجمية Exaphore[22]: وتجمع كل الإحالات التي تعود على مفسّر دال على ذات ، وهي متوفرة في كل النصوص وهذا لا يعني أنها ضرورية كما لا يعني أن نوعي الإحالة (مقامية ونصية) متساويان بحيث نلغي جميع الفروق بينهما. حتى أن بعض الباحثين[23] يرون بهذا الخصوص أن الإحالة المقامية تساهم في خلق النص لكونها تربط اللغة بسياق المقام، إلا أنها تساهم في اتساقه بشكل مباشر. بينما تقوم الإحالة النصية بدور فعال في اتساق النص. لذا يتخذها الباحثون معيارا للإحالة. ومن ثم يولونها أهمية بالغة في أعمالهم.

إن العناصر المحيلة كيفما كان نوعها، لا تكتفي بذاتها من حيث التأويل، إذ لا بد من العودة إلى ما تشير إليه من أجل تأويلها. يمكن للعلاقات الإحالية بين العناصر في الجملة أن تكون ضمن العناصر في جملتين منفصلتين في النص، مما يستدعي وجود معالجة نحوية واحدة لكلتا الحالتين، ومن ثم، فلا فصل بينهما عند المتلقي، إنما يكون الفصل ضروريا بالنسبة للدارس اللساني تأكيدا على ما يرغب في دراسته وما يدرجه ضمن اهتمامه، ومن ثم، فلا يسوغ أن تنفصم العلاقة بين نحو الجملة ونحو النص، كما لا يسوغ أن يتداخل العلمان، بمعنى أن يشتمل أحدهما على الآخر.

فالعلاقة بينهما تكاملية. وتتوفر كل لغة طبيعية على عناصر تملك خاصية الإحالة، وهي غالبا ما تكون الضمائر، وأسماء الإشارة ، وأدوات المقارنة[24].

وسائل الاتساق الإحالية

وسائل الاتساق الإحالية ثلاث: (الضمائر، أسماء الإشارة وأدوات المقارنة)

الضمائر: تنقسم الضمائر إلى وجودية مثل: أنا، نحن، هو، هم، هن،... الخ، وإلى ضمائر ملكية مثل: كتابي، كتابك، كتابهم... الخ. فإذا نظرنا إلى الضمائر من زاوية الاتساق، يمكن التمييز بين أدوار الكلام التي تندرج تحتها جميع الضمائر الدالة على المتكلم والمخاطب وهي إحالة لخارج النص بشكل نمطي. ولا تصبح إحالة داخل النص، أي اتساقية، إلا في الكلام المستشهد به في خطابات مكتوبة متنوعة، من ضمنها الخطاب السردي.

وذلك لأن سياق المقام في الخطاب السردي يتضمن (سياقا للإحالة)، وهو تخيل ينبغي أن يبنى انطلاقا من النص نفسه، بحيث أن الإحالة وداخله يجب أن تكون نصية"[25]. وفي ذلك لا يخلو النص من إحالة سياقية (إلى خارج النص) تستعمل فيها الضمائر المشيرة إلى الكاتب (أنا، نحن) أو إلى القارئ (القراء) بالضمائر (أنت، أنتم).

هذا بالنسبة (لأدوار الكلام) أما الضمائر التي تؤدي دورا هاما في اتساق النص فهي تلك التي يسميها هاليداي ورقية حسن[26] أدوارا أخرى. وتندرج ضمنها ضمائر الغيبة إفرادا أو تثنية أو جمعا (هو، هي، هم، هن، هما) وهي على عكس الأولى، تحيل قبليا بشكل نمطي إذ تقوم بربط أجزاء النص، وتصل بين أقسامه. ويصدق كل ما قيل عن الضمائر المحيلة

إلى الشخص على ضمائر الملكية.

ب) أسماء الإشارة: الوسيلة الثانية من وسائل الاتساق الداخلة في نوع الإحالة هي أسماء الإشارة. وهي تصنف بحسب خصوصية كل لغة. فهناك عدة إمكانات لذلك، إما حسب الظرفية: الزمان (الآن، غدا). والمكان (هنا هناك). أو الانتقاء: (هذا، هؤلاء)، أو حسب البعد (ذلك، تلك) والقرب (هذه، هذا).

وبدل تتبع التفاصيل نشير إلى أن أسماء الإشارة تقوم بالربط القبلي والبعدي، وإذا كانت أسماء الإشارة بشتى أصنافها محيلة إحالة قبلية، بمعنى أنها تربط جزءا لاحقا بجزء سابق ومن ثم تساهم في اتساق النص، فإن اسم الإشارة المفرد يتميز بما يسميه البعض (الإحالة الموسعة) أي إمكانية الإحالة إلى جملة بأكملها أو متتالية من الجمل.

ج) المقارنة: وتنقسم إلى: عامة، وخاصة.

عامة: ويتفرع منها التطابق (ويتم باستعمال عناصر مثل: (نفسه) أو (ذاته) وما يرادفهما.

والتشابه (تستعمل فيه عناصر مثل: يشبه، يماثل... وما في معناهما.

والاختلاف (باستعمال عناصر مثل: آخر... الخ.)

خاصة: وتتفرع إلى كمية (تتم بعنصر: (أكثر من) وكيفية (أجمل من، جميل مثل:)

أما من منظور الاتساق فهي لا تختلف عن الضمائر وأسماء الإشارة في كونها نصية. وبناء عليه، فهي تقوم مثل الأنواع المتقدمة لا محالة بوظيفة اتساقية.

الأثر النحوي لمظاهر الإحالة

بعد استعراضنا لأدوات الإحالة على اختلاف أنواعها، يمكن أن نستنتج أن تطابق الضمائر المحيلة مع الأسماء المحال عليها في الجنس والعدد، سواء في الحضور أو الغيبة، المخاطب أو المتكلم، هذه في حد ذاتها ظاهرة لغوية تخضع لقواعد تركيبية صرفية ونحوية. كذلك أسماء الإشارة سواء دلت على القريب أو البعيد، مع تطابق الجنس والعدد، وتلك ظاهرة تركيبية نحوية كذلك. كما أن عناصر المقارنة تقتضي هي الأخرى تطبيق قواعد لغوية تركيبية معينة كالتوكيد المعنوي بالألفاظ المخصوصة وغيرها... كل ذلك لا يتجاوز ضرورة تطبيق القواعد النحوية لضمان سلامة التركيب على الأقل دون ذكر المواقع الخاصة بكل نوع من الأدوات الإحالية. مما يثبت أن للنحو أثرا في ضبط صحة التراكيب والاستعمالات اللغوية.

2- الاستبدال: Substitution

الاستبدال عملية تتم داخل النص، وهو تعويض عنصر بعنصر آخر، ويعد الاستبدال علاقة اتساق، شأنه في ذلك شأن الإحالة.إلا أنه يختلف عنها في كونه علاقة تتم في المستوى النحوي- المعجمي بين كلمات أو عبارات. ويعتبر الاستبدال وسيلة أساسية تعتمد في اتساق النص لأنها تحيل على الاستمرارية، (أي وجود العنصر المستبدل، بشكل ما في الجملة اللاحقة). ومن نماذجه قوله تعالى: {**قد كان لكم آية في فئتين فئة تقاتل في سبيل الله وأخرى كافرة يرونهم مثليهم رأي العين والله يؤيد بنصره من يشاء إن في ذلك لعبرة لأولى الأبصار**}[27].

في هذه الآية تم استبدال كلمة (أخرى) بكلمة (فئة) مما يحيل إلى استمرارية كلمة " فئة " في كلمة "أخرى"، بمعنى: فئة أخرى، غير أن الأولى مؤمنة والأخرى كافرة، ومن هذا الاختلاف ينتج التقابل. وينقسم **الاستبدال** إلى ثلاثة أنواع:

* **استبدال اسمي:** يتم باستخدام عناصر لغوية اسمية (آخر، آخرون، نفس).
* **استبدال فعلي:** يتم باستخدام الفعل (يفعل).
* **استبدال قولي:** يتم باستخدام (ذلك، لا).

ولئن كانت العلاقة بين عنصري الإحالة (المحيل والمحال إليه) علاقة تطابق، فإن العلاقة بين عنصري الاستبدال علاقة تقابل تقتضي إعادة تحديد الاستبعاد. ويمكن توضيح معنى الاستبعاد الذي يتجلى في التقابل في المثال الآتي:

(سيارتي قديمة جدا، ينبغي أن أشتري أخرى جديدة)

بين الوصفين (قديمة) و(جديدة)، أن الوصفين مختلفان، وعن هذا الاختلاف نتج التقابل. مما أدى إلى إعادة التحديد (أي تحديد السيارة) الذي ترتب عنه الاستبعاد (أي استبعاد وصف، وإحلال وصف آخر محله).

وبناء على ما سبق، فإن المستبدل يحتفظ بجزء من المعلومة السالفة فحسب، أي السيارة، مستبعدا جزءا آخر وهو الوصف "قديمة جدا". ومن هنا يتضح لنا أن العلاقة الاستبدالية لا تقوم على التطابق، وإنما على التقابل والاختلاف الذي ينتج عنه الاستبعاد دون أن يلغي ذلك وظيفة الاتساق التي تقوم بها تلك العناصر. بل من تلك العلاقة تستمد قيمتها الاتساقية.

ونستخلص من كونه "عملية داخل النص" أنه **نصي**، على أن معظم حالات الاستبدال النصي قبلية، أي: علاقة بين عنصر متأخر وبين عنصر متقدم. وعليه، يعتبر الاستبدال مظهرا من مظاهر اتساق النصوص.

الأثر النحوي لمظهر الاستبدال

نستنتج من المثالين السابقين أن الاستبدال هو الآخر، لا يخلو من أثر نحوي تمثل في التبعية والعطف بالرغم من الاختلاف المعنوي الجزئي الذي يجنبنا التكرار. وهو مظهر لا يمكن أن يتجاوز النحو، ذلك أن مجرد الالتزام بقواعد التقابل (أوصاف الاختلاف) يكفي للاعتراف بسلطان النحو على صحة الأساليب المستعملة لإفادة الاستبدال، ودقة تركيبها وتحديد الموقع الإعرابي للأدوات الموظفة وعلاقاتها. (اسم، فعل، قول).

3- الحذف: Ellipse

يتم الحذف عندما تكون هناك قرائن معنوية أو مقالية تومئ إليه وتدل عليه ويكون في حذفه معنى لا يوجد في ذكره، وفي نحو النص، يجب أن تراعى القرائن المعنوية والمقامية، لأن السياق والمقام من أساسيات الحذف، حيث تكون الجمل المحذوفة أساسا للربط بين أجزاء النص من خلال المحتوى الدلالي.

يمكن تحديد "الحذف" بأنه (علاقة داخل النص)، لأن في معظم الأمثلة يوجد العنصر المفترض في النص السابق.

وهذا يعني أن الحذف عادة، علاقة قبلية. والحذف كعلاقة اتساق لا يختلف عن الاستبدال إلا بكون الحذف استبدالا بالصفر، أي أن العلاقة الاستبدالية تترك أثرا، وأثرها هو وجود أحد عناصر الاستبدال، بينما علاقة الحذف لا تخلف أثرا، ولهذا ، فإن المستبدل يبقى مؤشرا يسترشد به القارئ للبحث عن العنصر المفترض، مما يمكنه من ملء الفراغ الذي يخلقه الاستبدال.

بينما الأمر على خلاف هذا في الحذف، إذ لا يحل محل المحذوف أي شيء، ومن ثم نجد في الجملة الثانية فراغا بنيويا يهتدي القارئ إلى ملئه اعتمادا على ما ورد في الجملة الأولى أو النص السابق. والحذف أنواع"[28].

حذف اسمي: حذف اسم داخل المركب الاسمي، مثل: **أي قميص ستشتري؟ هذا هو الأفضل** (أي **هذا القميص**).

حذف فعلي: المحذوف يكون عنصرا فعليا، مثل: **السفر الذي يمتعنا برؤيته** (**أنوي** السفر).

حذف داخل شبه الجملة، مثل: **كم ثمن هذا القميص؟ ألف دينار** (أي:**ثمنه** ألف دينار).

يتضح من الأمثلة السابقة أن الحذف يقوم بدور معين في اتساق النص، وإن كان هذا الدور مختلفا من حيث الكيف عن الاتساق بالاستبدال والإحالة. وأعتقد أن المظهر البارز الذي يجعل الحذف مختلفا عنهما هو عدم وجود أثر عن المحذوف فيما يلحق من النص. على أن **الحذف** في هذا المستوى غير مهم من حيث الاتساق، وذلك لأن العلاقة بين طرفي الجملة علاقة بنيوية لا يقوم فيها الحذف بدور اتساقي.

وبناء عليه، فإن (أهمية) دور الحذف في الاتساق ينبغي البحث عنه في العلاقة بين الجمل، وليس داخل الجملة الواحدة.

ولارتباط الحذف بالبنية السطحية جعل البعض يربط طروحات النحو التحويلي التوليدي بالنحو التقديري في النحو العربي الذي أثاره ابن مضاء القرطبي في رده على النحاة عند نقده لنظرية العامل[29].

الأثر النحوي لمظاهر الحذف

إن ظاهرة الحذف تستجيب بقوة لاحترام القواعد النحوية لما فيها من تقدير المحذوفات ومواقعها الإعرابية حتى لا يفسد المعنى المطلوب، وهذا في تطبيق القواعد النحوية العادية ، فضلا عن اللجوء إلى الكفاية اللغوية التي يقول بها أصحاب النظرية اللغوية العقلانية التي تبني فرضياتها على النحو التوليدي كما تشير إلى ذلك مدرسة تشومسكي.

4- الوصل

لم يكن الوصل قضية مستحدثة أفرزتها الدراسات اللسانية الحديثة عند تناولها تحليل النص وتشريحه، بل هو قضية لغوية استرعت اهتمام الدارسين منذ أن نبه إليها علماء البيان، وممن اهتم منهم بالإعجاز القرآني ونظرية النظم وبلاغة القرآن على وجه الخصوص. وأنا لا أريد هنا، الخوض في هذه القضايا، ولا أنوي إثارتها، فقد أضحت من المسلمات الأسلوبية، وإنما أريد أن أشير إلى أن الوصل كمظهر اتساق، لا يخلو هو الآخر من أثر نحوي يصحح الأسلوب ويضبط العلاقة بين أجزاء التركيب.

وفي هذا المجال، يرى بعض الباحثين اللسانيين ممن يهتمون بتحليل النص أن الوصل وسيلة من وسائل الاتساق متنوعة الأدوات، لذا قسموه إلى أنواع: إضافي، وعكسي، وسببي، وزمني.

فأما **الوصل الإضافي** فيتم الربط به بواسطة الأداتين "و"و"أو"، وتندرج ضمن المقولة العامة للوصل الإضافي علاقات أخرى مثل **التماثل الدلالي** المتحقق في الربط بين الجمل بواسطة علاقة التمثيل المتجسدة في نماذج تعبيرية من نوع: **(بالمثل، أعني، بتعبير آخر، مثلا، نحو...)**، وعلاقة الشرح والتفسير وغيرها.

الأثر النحوي للوصل الإضافي

تستعمل في هذه الأساليب المخصوصة تارة أسماء وتارة

أحرف أو تراكيب لغوية معينة بغرض تأدية معاني تحقق الاتساق المطلوب، وإن كلا من هذه الأدوات له جانب نحوي معين داخل التركيب، ويؤدي وظيفة نحوية قبل أن يؤدي الوظيفة الاتساقية المنتظرة منه. فالواو و"أو" من حروف العطف كل حرف يؤدي معنى مغاير لكن في الجانب النحوي وظيفتهما واحدة هي جعل المعطوف تابعا للمعطوف عليه في الإعراب (**التبعية**).

ولا يمكن تجاوز هذه الوظيفة الإعرابية إلى وظيفة أخرى غيرها ما لم نقبل بالأولى صحيحة سليمة من حيث الإعراب والتطابق الذي تقتضيه القواعد النحوية. وهكذا مع باقي الأدوات المطلوب استعمالها في هذا الإطار.

أما **الوصل العكسي**، الذي يعني **عكس** ما هو متوقع ، فإنه يتم بواسطة أدوات مثل: (**لكن**) الاستدراكية وغيرها من التعابير التي تؤدي معناها مثل: (**غير أن، بيد أن، إلا أن..**) وهي تختلف من لغة إلى أخرى بحسب خصوصيات كل لغة واستعمالاتها المختلفة.

الأثر النحوي للوصل العكسي

يمكن توضيح الموقف نفسه مع هذه الأدوات أيضا، إذ أن **الاستدراك** الذي تفيده هذه الأدوات يجسد الاتساق للنص وفي الوقت ذاته تخضع هذه الأدوات للإعراب وتعمل في ما بعدها فتنسخ الجملة الاسمية وتغير موقعها الإعرابي قبل أن تفيد التوكيد مثلا (مع أدوات التوكيد) الذي يبقى رهن صحة التركيب والتطبيق النحوي السليم.

أما **الوصل السببي** ، فيمكننا من إدراك العلاقة المنطقية بين جملتين أو أكثر، ويعبر عنه بعناصر مثل: (**لأن، إذا، إن..**) طالما أن علاقات خاصة تندرج ضمن الوصل السببي كالنتيجة والسبب، والشرط وغيرها... وهي كما نرى علاقات منطقية ذات معاني وثيقة بعلاقة عامة هي (**السبب والنتيجة**).

الأثر النحوي للوصل السببي

يبدو أثر النحو أكثر وضوحا في هذا النوع، لأن أساليب الشرط وما تتطلبه من أدوات وما ينتج عنها من استعمالات مختلفة لجملة الشرط وجوابه ومراعاة أحوالهما، وما يترتب عنها من تطبيقات دقيقة للقواعد النحوية، كل ذلك يشكل الأساس الذي لا يمكن تجاوزه، قبل أن ننتقل إلى البحث عن المعنى وما يوفره من اتساق للنص.

وغني عن البيان أن المعنى تابع للإعراب وناتج عنه ومتأثر به، إذ لا يستقيم المعنى إلا بصحة التركيب النحوي وسلامة إعراب أركانه.

وأما **الوصل الزمني** فيجسد العلاقة بين أطروحتي جملتين متتابعتين زمنيا. ولعل أبسط تعبير عن هذه العلاقة هو ما يأتي جوابا مفسرا لمعنى كلمة (**متى؟**) فيما يشكل التتابع الزمني المفترض. وإذا كانت وظيفة هذه الأنواع المختلفة من الوصل متماثلة (والمقصود بالوظيفة هنا المتتاليات المشكلة للنص)، فإن معانيها داخل النص مختلفة. فقد يعني الوصل تارة معلومات مضافة إلى معلومات سابقة أو معلومات مغايرة للسابقة أو معلومات (نتيجة) مترتبة عن السابقة (**السبب**)، إلى غير ذلك من المعاني، لأن وظيفة الوصل هي تقوية الأسباب بين الجمل وجعل المتواليات مترابطة متماسكة. ومن هنا، فإن الوصل على اختلاف أنواعه يعتبر علاقة اتساق أساسية في النص.

الأثر النحوي للوصل الزمني

نجد للنحو أثرا واضحا في هذا النوع أيضا، لأن السبب والنتيجة لا يمكن تصورهما إلا داخل تركيب نحوي يخضع لضوابط نحوية معينة، كما أن الترتيب الزمني لا يتأتى إلا بتوظيف دقيق لأدوات الزمن وفي مقدمتها الفعل ومشتقاته التي تتضمن معنى الزمن وتعبر عن فروقه النسبية بأساليب شتى. وهذه الفروق النسبية الدقيقة للزمن لا يمكن التعبير عنها إلا عن طريق استعمال الفعل في صيغ متنوعة تضبطها القواعد الصرفية والنحوية مع التطابق الذي يتطلبه الموقف. وإذن فلا مناص من توظيف النحو ومراعاة صحة تطبيق قواعده.

والحقيقةُ أنّ الفصل والوصلَ موضوع نحويّ بلاغيٌّ عالَجه العلماء باعتبارِه مبحثاً تركيبيا ودلاليّاً في آنٍ واحدٍ، ويدخل في موضوع الحديث عن "التّماسك اللغويّ" الذي يتحقّق خارِجيا بأدوات الرّبط اللّغويّ والنّحوي وهو ما عبّر عنه البلاغيون بالتّعليق والرّبط والوصل... والحديث عن "الانسجام" الذي يتحقق على المستوى الدّاخليّ بين المعاني القريبة والبعيدة (أو الحقيقية والمجازية) والصّور البلاغية والتّرابط الفكري بين فقرات النص، والتسلسل المنطقي... والحديث عن "السّياق" الذي يتوضَّعُ فيه النّصّ ويجري في إطارِه (ظروف الخطاب التي تقتضي التعبير بجُملٍ، لا جملةٍ واحدةٍ، تربطُ بينَها روابِط...) ... والحديث عن "الإحالة" التي تعدّ حركةً داخليّة أو خارجيّة تحقق وظيفة الرّبط بين عناصر النص فيما بينها، أو بين النص والخارج.

فالوصلَ والفصلَ ليس إلا نوعاً واحداً من أنواعٍ شتّى تتحقّقُ بها شروط تماسُكِ النّصّ، وانسِجامِه. أما الربط، فهو ربط آخر الكلام بأوّله لتحصيل الاتّساق والتماسُك اللغوي، والرّوابط اللغوية تنتمي إلى القسم النحوي المُغلَق أو المنتهي Classe)

(fermée)الذي يصل المفردات بعضها ببعض ويربط بينها.

– وأما الإحالة، فهي إحالة الضَّمير على اسم سبق ذكرُه أو اسم معهود ذِكرُه لدى المتكلّم والمُخاطَب، والإحالة بالضّمير ضربٌ من الاختصار اللغوي وتلافي التَّكرار في الكلام. وما يحصل من ربط وإحالة في الجملة يحصل في النصّ لأنّ الربطَ قد يتعدّى مساحة الجملة إلى مستوى الجملتين أو الجمل، والإحالة قد تكون على عنصر قريب على مستوى الجملة أو بعيد على مستوى الكلام.

5– الاتساق المعجمي

يعد الاتساق المعجمي مظهر آخر من مظاهر اتساق النص، إلا أنه يختلف عنها جميعا، إذ لا يمكن الحديث في هذا المظهر عن العنصر المفترض، كما هو الأمر سابقا، ولا عن وسيلة شكلية تربط بين العناصر في النص. وينقسم إلىنوعين: التكرار والتضام.

وإذا كان التضام توارد زوج من الكلمات بالفعل أو بالقوة نظرا لارتباطها بحكم هذه العلاقة أو تلك، وأن هذه العلاقة النسقية التي تحكم الأزواج في خطاب ما، هي علاقة التعارض، مثلما هو الأمر في أزواج كلمات مثل: ولد، بنت. أحب، كره. الجنوب، الشمال. طبيب، مريض. قوي، ضعيف... الخ، فإن **التكرار** قد يقوم بوظيفة الإحالة، كما في قوله تعالى: {وإذا قيل لهم آمنوا كما آمن الناس قالوا أنؤمن كما آمن السفهاء، ألا إنهم هم السفهاء ولكن لا يعلمون}[30].

فقد تمت الإحالة من خلال تكرار لفظ (السفهاء) وبهذا يصبح التكرار المعجمي وسيلة من وسائل السبك. هذا عن الإحالة النصية، أما الإحالة المقامية، فهي إحالة إلى خارج النص مثل قوله تعالى: {قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون، والذين هم عن اللغو معرضون، والذين هم للزكاة فاعلون...}[31] يتقدم العنصر الإشاري المركزي في السورة وهو "**المؤمنون**" وتعود عليه عناصر الإحالة التالية المتمثلة في ضمير الجمع (هم، واو الجماعة) ثم يدل على تلك البنية الإحالة إلى بنية أخرى، تكون فيها الإحالة إلى خارج النص اللغوي، هي الذات الإلهية. فالإحالات المقامية تسهم في إبداع النص لأنها تربط اللغة بسياق المقام، غير أنها لا تسهم في اتساقه بشكل مباشر[32].

الأثر النحوي للاتساق المعجمي

إن الربط بين عناصر النص في الاتساق المعجمي لا علاقة له بالعنصر المفترض ولا بالوسائل الشكلية، فالحديث عنه لا يفيد جوهر الموضوع بجديد، إلا إذا اعتبرنا أن الكلمات مهما كان نوعها تحتل موقعا من الإعراب ضمن تركيب لغوي معين. وذلك أن التحليل يتناول أولا الكلمات العمدة أو الركن في الجملة، ثم الفضلات والتقديم والتأخير في إطار الجملة، فيحدد الإعراب موقع الكلمات من الجملة، وينظر في علاقة الجمل بعضها ببعض داخل النص (الفصل والوصل) وعلاقتها بما قبلها وما بعدها، حيث لا يفصل بين المتحدث والمتلقي والخطاب، لأن أي جملة يمكن أن تكون نصا، وذلك بوضعها في السياق الفعلي وربطها بالمخاطِب والمخاطَب، مما يمكنها من الانتقال من بنيتها المحدودة إلى بنية نصية متصلة بسياقها.

ومن هنا، فإن هذه الاستعمالات اللغوية، وإن كانت ذات فائدة معجمية، فإن تركيبها في السياق يخضع للضوابط النحوية التي تبقى تشكل الأساس لكل بنية مهما كان نوعها.

الخلاصة

في الختام، وبعد استعراض هذه الأدوات النحوية– التركيبية، يمكن أن نستنتج بناء على ما سبق، أن أثر النحو في تماسك النص جلي وواضح، حيث لا يمكن تجاهله عند توظيف وسائل **السبك النحوي** بغرض تجسيد التماسك النصي الذي لا غنى عنه في تحقيق الاتساق الذي لا يقوم النص إلا به.

وخلافا لدلالة النص وبراغماتيته، يقتصر مجال نحو النص على الوسائل اللغوية المتحققة نصيا والعلاقات بينها[33] لأن توالي الجمل يشير إلى مجموعة من الحقائق وعلى نحو النص أن يكشف عن العلاقة المعنوية بين مجموع هذه الحقائق، ذلك أن وسائل الربط عن طريق توظيف الأدوات المناسبة للجمل تظهر أكثر وضوحا، لكونها المصدر الوحيد لخاصية النص، وهذا ما يجعل الربط بالأدوات أكثر أهمية من الربط المعنوي مع اعترافنا بأن العلاقات الضمنية هي التي تملك قوة الربط.

لقد حاولت من خلال هذا العرض الوجيز أن أبين أثر النحو في تماسك النص وكان لا بد من التعريف بالأدوات التي توظف عادة لتحليل النصوص واستخراج مظاهر الاتساق والانسجام منها، كما حاولت التدليل على أن الاتساق لا يتم في المعنى الدلالي فحسب، وإنما يتجسد أيضا في مستويات أخرى كالنحو والمفردات (المعجم...) لذا اقتصرت في حديثي عن أدوات الربط على الإحالة والاستبدال والحذف والوصل. وإن كانت تبدو موظفة لتماسك وحدات نصية لغوية ظاهرة في سطح الكلام، إلا أنها تعنى كذلك بالعلاقات الضمنية الاستبطانية، لأن الترابط النصي المقتصر على أدوات الربط

غير كاف لضمان التعرف على النص[34].

والحقيقة أن الربط النصي يتجاوز المستوى السطحي إلى المستوى المعنوي (البنية العميقة) كما أن البنية العميقة لا يمكن الكشف عنها إلا من خلال تحليل أجزاء البنية السطحية. لأن كل أشكال الروابط المفاهيمية تشترك في نسج نصية النص سواء منها الظاهرة السطحية أو الخفية العميقة.

ولذلك والحال هذه، يصح لنا أن نمثل النص بالمجتمع ونمثل الجمل بالأفراد الذين يعيشون داخل هذا المجتمع، حيث تنشأ بين هؤلاء الأفراد علاقات متعددة ومتشابكة في واقع حياتهم، فهم وإن اختلفوا في صفاتهم المتباينة واهتماماتهم المتنوعة ومشاربهم المختلفة وأغراضهم الحياتية الخاصة، ينتمون كلهم إلى مجتمع واحد وتربطهم به روابط الوطنية والثقافة والتاريخ والقيم المشتركة، وعلاقات أخرى متنوعة.

ومن هذه العلاقات ما هو ظاهر تدركه الملاحظة ومنها ما هو استبطاني خفي يحتاج إلى الدليل والتأمل وإعمال الفكر. ومع ذلك كله، فهم مواطنون يتعايشون مع بعضهم بعضا، في نظام وأمن وسلام، تحكمهم سنن وقوانين، وهم هكذا ما لم يقعوا في الممنوعات ولم يتجاوزوا المحظور. فإذا ارتكبوا مخالفة ما، وقعوا تحت طائلة القانون وتعرضوا للجزاء الذي أقره المجتمع وفق سننه ومنظومته القانونية. وقد لا أكون مغاليا إذا قلت أن ما تقوم به القواعد النحوية لضبط أنظمة الجمل وتصحيح تراكيبها، يشبه إلى حد بعيد ما تقوم به القواعد القانونية لضبط تصرفات الأفراد وتنظيم العلاقات فيما بينهم وفي الوقت نفسه بينهم وبين الدولة بأجهزتها المختلفة. تماما كما تنظم العلاقات الداخلية بين الجمل فيما بينها، ثم بينها وبين النص ككل. وهذا ما يجسد التماسك النصي وقواعده النصية المختلفة النحوية منها والدلالية.

الهوامش

(1) انظر عبد المجيد، البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية، ص65-66.

(2) انظر بحيري، علم لغة النص، الاتجاهات والمفاهيم، ص20.

(3) انظر خطابي، لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب، ص34.

(4) انظر، علم لغة النص، الاتجاهات، مرجع سابق، ص19.

(5) انظر، البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية، مرجع سابق، ص22.

(6) راجع بن عمار، تحليل الخطاب الشعري من منظور اللسانيات النصية، ص495.

(7) راجع عفيفي، نحو النص، ص103.

(8) راجع نعمان، المصطلح اللساني النصي، قراءة تأصيلية سياقية، مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية، العدد:14، ص248.

(9) انظر، علم لغة النص، مرجع سابق، ص122.

(10) انظر، نحو النص، مرجع سابق، ص118.

(11) انظر لاينتر، اللغة والمعنى والسياق، جون، ترجمة عباس صادق الوهاب، ط1، ص220.

(12) انظر، نحو النص، مرجع سابق، ص115- 116، وحمودة ظاهرة الحذف، ص170.

(13) انظر، علم لغة النص، مرجع سابق، ص 135. ونحو النص، مرجع سابق، ص40.

(14) انظر مصلوح، من نحو الجملة إلى نحو النص، ص116.

(15) انظر براون وديول، تحليل الخطاب، ص234، 235، ولسانيات النص، مرجع سابق، ص237.

(16) انظر ديبوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص235.

(17) انظر، تحليل الخطاب، مرجع سابق، ص234، 235، ولسانيات النص، محمد خطابي، ص237.

(18) راجع، لسانيات النص، مرجع سابق، ص238.

(19) انظر، البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية، مرجع سابق، ص107.

(20) انظر حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص17.

(21) انظر قطب، دراسة لغوية لصور التماسك النصي، ص173.

(22) انظر بحيري، دراسات لغوية تطبيقية بين البنية والدلالة، ص104.

(23) راجع، نحو النص، مرجع سابق، ص117.

(24) انظر، البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية، مرجع سابق، ص108.

(25) انظر، البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية، مرجع سابق، ص107.

(26) Mak.Halliday,and R.Hassan ,cohesion in English, Longman;london,1976,p142.

(27) سورة آل عمران الآية: 13.

(28) انظر، دراسات لغوية تطبيقية بين البنية والدلالة، المرجع السابق، ص104. والشاروني مختارات، ص355.

(29) انظر زتسيسلاف واوزنياك، مدخل إلى علم النص مشكلات بناء النص، ترجمة سعيد حسن بحيري، ص60.

(30) سورة البقرة، الآية: 13.

(31) سورة المؤمنون، الآية: 01.

(32) انظر قطب، دراسة لغوية لصور التماسك النصي، ص173، والبديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية، مرجع سابق، ص80.

(33) انظر، نحو النص، مرجع سابق، ص101. وص103.

(34) راجع الفقهي، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، ج1، ص120.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

عبد المجيد، جميل، 1998، البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

براون وديول، تحليل الخطاب، ترجمة وتعليق محمد لطفي الزليطي ومنير التريكي، 1997، جامعة الملك سعود.

ابن عمار، 2006، تحليل الخطاب الشعري من منظور اللسانيات النصية.

بحيري، سعيد، 2003، دراسات لغوية تطبيقية بين البنية والدلالة، مكتبة الأدب.

قطب، مصطفى، دراسة لغوية لصور التماسك النصي.

حمودة، طاهر سليمان، ظاهرة الحذف.

الفقي، صبحي، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق.

بحيري، سعيد، علم لغة النص.

خطابي، محمد، 1991، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1.

لاينتر، اللغة والمعنى والسياق، ترجمة عباس صادق الوهاب، 1987، ط1.

الشاروني، يوسف، 1992، مختارات، رياض الريس للنشر، لندن، قبرص.

زتسيسلاف واوزنياك، مدخل إلى علم النص مشكلات بناء النص، ترجمة سعيد حسن بحيري، 2003، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع.

نعمان، بوقرة، المصطلح اللساني النصي، قراءة تأصيلية سياقية.

مصلوح، سعد، نحو أجرومية للنص الشعري.

عفيفي، أحمد، نحو النص.

روبرت ديبوجراند، النص والخطاب والإجراء، ترجمة تمام حسان، 1998، عالم الكتب، القاهرة، ط1.

Mak.Halliday, and R.Hassan ,cohesion in English, Longman.

Garmmar Impact on text cohesion

*Abed Bouhadi**

ABSTRACT

Cohesion is a principle feature that characterizes a text, for without it a text cannot stand alone. Linguists agree on the importance of cohesion in drafting and constructing a text; however, a team among them limits it to the stylistic and semantic side, passing the dependence on distinctive grammar. While, in fact, the manifestations of linguistic consistency are not without impact of grammar, that moral relations and grammatical links are those that distinguish it from other communication units.

Text cohesion, with its clear reflected and diverse manifestations, takes many forms most appropriate to stylistic and semantics. Despite its discoloration in its coherent nature, it cannot be achieved without its dependence on grammatical structure rules.

Grammar represents a solid base to text cohesion; all is based on its tools and structures. One cannot imagine a well structured text with strong tight parts without taking proper grammatical structures as a core base.

Hence, grammar has a prominent impact in the availability of scripts, even if it does not need formality that cannot be overcome in the formulation and building aspects of consistency. Indeed, this multi-faceted aspect of text is to ensure the text its pragmatic use. This requires knowledge of areas of use of the various tools and means.

Keyword: Grammar, Cohesion, Text.

* Department of Arabic Language, Ibn Khaldoun University, Tiaret, Algeria. Received on 1/10/2011 and Accepted for Publication on 15/7/2012.